

مزيدا من الكفاح، الوجدوي و الديمقراطي، لخلق ميزان القوى الكفيل بإسقاط التعاقد ووقوف تعديت البرجوازية ودولتها

1 سبتمبر بالرباط موعدا بداية استئناف معركة إسقاط التعاقد ، بعد أن شهد الموسم الدراسي 2018-2019 نضالات غير مسبوقة خاضتها شغيلة التعليم، وبمقدمتها الأساتذة/آت المفروض عليهم/هن التعاقد. وتنطلق المعركة من جديد في إطار وعي لطبيعة الهجوم الشامل الذي تتعرض له خدمة التعليم العمومية، ومعها سائر الخدمات والمكاسب الشعبية على ضآلتها. وقد دلت أطوار النضال في الموسم الفائت على استماتة الدولة، وحجم مناوراتها، لفرض التعاقد ومزيد إضعاف الهشاشة على علاقة الشغل. وهذا ما يتطلب الاستفادة من دروس التجربة النضالية، وعلى رأسها الحاجة إلى تكتل كل قوى النضال العمالي والشعبي، بتوحيد الفعل النضالي لكافة الهيئات، من تنسيقيات ونقابات، بفرض النضال المشترك على قيادات المنظمات المتعاونة مع الدولة، من أجل بلوغ ميزان القوى اللازم لإحباط الهجمات المتتالية والمتصاعدة. ولاشك أن من أولى ما يستنتج من كفاحات 2018-2019 هو أن المعركة ستكون طويلة النفس، وأن نشر أوهام استعجال النصر لن يثمر غير الإحباط واليأس. ليست معركة إسقاط التعاقد كذلك النوع من الحركات المطلوبة الفتوية التي تضطر الدولة للتنازل لها ولو بعد تدافع مديد إلى هذا الحد أو ذلك. فسواء من حيث الأعداد الغفيرة المعنية بفرض التعاقد، أو ما يمثله هذا الأخير ضمن خطة الدولة لإعادة هيكلة علاقة الشغل بالهشاشة، تمثل معركة إسقاط التعاقد معركة نوعية غير مسبوقة بالوظيفة العمومية، لا يضاهاها غير معركة إسقاط مشروع قانون منع الإضراب.

إن المكانة التي باتت لحركة الأساتذة/آت المفروض عليهم/هن التعاقد في ساحة النضال النقابي تضع على كاهلها مسؤولية تاريخية، لا شك أنها ستكون في مستواها بقدر ما تنظمت الحركة على أسس المشاركة الديمقراطية الجماعية، أي بقدر استفادتها من الدروس السلبية للحركات التي استبدت بها الأقلية البيروقراطية، المحتكرة للقرار، والممارسة التضليل على القواعد، والساعية إلى إضعاف إسهام هذه في التفكير والتنظيم والقرار.

وتتعاظم مسؤولية إنجاز نضال إسقاط التعاقد، لأنه سيؤثر مباشرة، إيجابا أو سلبا، على النضال من أجل إحباط هجوم منع الإضراب، وعلى النضال النقابي والاجتماعي على مختلف جبهاته. ومن هنا مسؤولية جميع من يناهض مخططات الدولة المدمرة للمكاسب الاجتماعية، مسؤولية تتطلب أفعالا مطابقة للأقوال وثقة تامة في مقدرة القواعد المناضلة على تحقيق النصر. فتحية نضالية عالية لحركة الأساتذة/آت المفروض عليهم/هن التعاقد. ومزيدا من الكفاح، الوجدوي و الديمقراطي، لخلق ميزان القوى الكفيل بوقف تعديت البرجوازية ودولتها.

تيار المناضلة-ة، 30 غشت 2019



تيار المناضلة-ة
Courant Al Mounadila

www.almounadila.info

mounadila15gmail.com

www.facebook.com/journal.almounadila

مزيدا من الكفاح، الوجدوي و الديمقراطي، لخلق ميزان القوى الكفيل بإسقاط التعاقد ووقوف تعديت البرجوازية ودولتها

1 سبتمبر بالرباط موعدا بداية استئناف معركة إسقاط التعاقد ، بعد أن شهد الموسم الدراسي 2018-2019 نضالات غير مسبوقة خاضتها شغيلة التعليم، وبمقدمتها الأساتذة/آت المفروض عليهم/هن التعاقد. وتنطلق المعركة من جديد في إطار وعي لطبيعة الهجوم الشامل الذي تتعرض له خدمة التعليم العمومية، ومعها سائر الخدمات والمكاسب الشعبية على ضآلتها. وقد دلت أطوار النضال في الموسم الفائت على استماتة الدولة، وحجم مناوراتها، لفرض التعاقد ومزيد إضعاف الهشاشة على علاقة الشغل. وهذا ما يتطلب الاستفادة من دروس التجربة النضالية، وعلى رأسها الحاجة إلى تكتل كل قوى النضال العمالي والشعبي، بتوحيد الفعل النضالي لكافة الهيئات، من تنسيقيات ونقابات، بفرض النضال المشترك على قيادات المنظمات المتعاونة مع الدولة، من أجل بلوغ ميزان القوى اللازم لإحباط الهجمات المتتالية والمتصاعدة. ولاشك أن من أولى ما يستنتج من كفاحات 2018-2019 هو أن المعركة ستكون طويلة النفس، وأن نشر أوهام استعجال النصر لن يثمر غير الإحباط واليأس. ليست معركة إسقاط التعاقد كذلك النوع من الحركات المطلوبة الفتوية التي تضطر الدولة للتنازل لها ولو بعد تدافع مديد إلى هذا الحد أو ذلك. فسواء من حيث الأعداد الغفيرة المعنية بفرض التعاقد، أو ما يمثله هذا الأخير ضمن خطة الدولة لإعادة هيكلة علاقة الشغل بالهشاشة، تمثل معركة إسقاط التعاقد معركة نوعية غير مسبوقة بالوظيفة العمومية، لا يضاهاها غير معركة إسقاط مشروع قانون منع الإضراب.

إن المكانة التي باتت لحركة الأساتذة/آت المفروض عليهم/هن التعاقد في ساحة النضال النقابي تضع على كاهلها مسؤولية تاريخية، لا شك أنها ستكون في مستواها بقدر ما تنظمت الحركة على أسس المشاركة الديمقراطية الجماعية، أي بقدر استفادتها من الدروس السلبية للحركات التي استبدت بها الأقلية البيروقراطية، المحتكرة للقرار، والممارسة التضليل على القواعد، والساعية إلى إضعاف إسهام هذه في التفكير والتنظيم والقرار.

وتتعاظم مسؤولية إنجاز نضال إسقاط التعاقد، لأنه سيؤثر مباشرة، إيجابا أو سلبا، على النضال من أجل إحباط هجوم منع الإضراب، وعلى النضال النقابي والاجتماعي على مختلف جبهاته. ومن هنا مسؤولية جميع من يناهض مخططات الدولة المدمرة للمكاسب الاجتماعية، مسؤولية تتطلب أفعالا مطابقة للأقوال وثقة تامة في مقدرة القواعد المناضلة على تحقيق النصر.

فتحية نضالية عالية لحركة الأساتذة/آت المفروض عليهم/هن التعاقد. ومزيدا من الكفاح، الوجدوي و الديمقراطي، لخلق ميزان القوى الكفيل بوقف تعديت البرجوازية ودولتها.

تيار المناضلة-ة، 30 غشت 2019



تيار المناضلة-ة
Courant Al Mounadila

www.almounadila.info

mounadila15gmail.com

www.facebook.com/journal.almounadila